العدد (1690) السنة السابعة - الاثنين (4) كانون الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مكاشفة

تكاتف الشرفاء

كاظم الجماسي

كثيرا مانقرأ ونشاهد و نسمع، سيما في السنتين الماضيتين، ان الحرب على الفساد قد بدأت، منطلقة من حقيقة مسلم بها من قبل الجميع، عدا المفسدين و الفاسدين طبعا، ان الفساد يمثل الوجه الاخر للارهاب وهو في الوقت نفسه الشريان الحيوي الذي يغذي العمليات الارهابية ويديم زخمها.

واوجدت الحكومة من أجل ذلك اجهزة وهيأت ومكاتب توزعت مختلف الوزارات والدوائر الحكومية، ورصدت لها أرصدة ضخمة من ميزانية المال العام، الذي من المأمول ان تقوم تلك الجهات بالحفاظ عليه من جرائم الفساد ومخالب الفاسدين. الى هنا والكلام جميل وحلو ومنطقي، ولكن هل ان الحرب على الفساد بدأت فعلا؟

لقد قامت، وكلاً من جهتها، هيئة النزاهة العامة، ولجنة النزاهة في مجلس النواب، ودائرة المفتش العام والاجهزة الاستخبارية المختلفة، بجهود ملحوظة في رصد كثير من حالات الفساد المتسرطنة كأخطر نوع من انواع السرطان، وتم الكشف عن عدد منها، وقدم للقضاء بعض من تلك الحالات، ولكن ماحجم القضايا المحسومة منها نسبة للقضايا المعروضة على القضاء ؟.. وماحجم الحالات المبرهن على حدوثها والتي كان بالامكان دفعها أمام القضاء، ولم تقدم لذرائع متعددة ؟ وتستطيل قائمة الاسئلة في وجدان المواطن.. مثل مامصير عدد ضخم من المجالس التحقيقية المعلن عنها وغير المعلن ؟ وأين وصلت مراحل بعض من المحاكمات سيما ماهز ضمير الرأي العام من مثل محاكمة وزير التجارة ؟ وما نتائج التحقيق في حادثة مصرف الزوية ؟ وما جدوى أن تعمل مكاتب المفتشين العامين من دون أن يسفر عملها ذاك عن نتائج ملموسة ؟ وكم من فاسد ومفسد لاذ بالفرار او لاذ بعباءة حزبه او وزيره او قريبه المسؤول ؟...

نحن اليوم على اعتاب عام جديد من عمر العراق، ودائما ما تستيقظ الامال في هكذا مناسبة، والامل بعراق مستقر آمن مزدهر متجدد في نفوس العراقيين يؤكد حقيقة ساطعة سطوع الشمس، ان هذا الشعب المعطاء يرفع جبينه وضاء على الدوام من برك الدم ومستنقعات الفساد الاسنة وجهنم الالام اليومية، عاشقا لكل نبضة في قلب الحياة، متأهبا شديد البأس والعزم لبناء افقه الذي طالما انطوت اجنحته عليه.

كثيرا ما تصدق نوايا المتصدي للحرب على الارهاب، غير أنها ترتطم بجدران صلدة وعالية من نفوذ المتنفذين عبر سلطات (الدين المنافق) والسياسة والمال، فيروح جهاده في تلك الحرب هواء في شبك. ولكن ليس على المؤمن بقضية حقيقية ان يخيب وييأس، وليس عليه الا ان يجعل من ايمانه بتلك القضية معادلا بالضبط لحياته والميدان سجال بين الشرفاء وبين الفاسدين، وهي دعوة صادقة لتضامن وتكاتف الشرفاء للانتصار لهذا الشعب في هذه الحرب الشرسة. واليد الواحدة لاتصفق.

kjamasi59@yahoo.com

تقرير

المواطن والاسعار.. هموم يومية

كثرة الهموم ودواعيها وتشعب انسيابها ومسبباتها أمست تثقل كاهل الفرد بالشكل الذي دفع البعض إلى الإفصاح عن نفاد صبره بوسائل شتى، تراوحت بين الاحتكام إلى العقل وبين الترقب والتذبذب في الرأي والتصرف.

صفية المغيري

كثرت هذه الهموم وكبرت مساحة المصاعب لان لقمة العيش ورغيف الخبز وقدر العائلة الذي يحتوي على وجبة غذائهم وأقدس من سواها من احتياجات الفرد حتى صار السعي للحصول على قوت أفراد الأسرة جهادا محسوبا فكان أن وجدنا هموم الناس في معاناتهم من الارتفاع الحاصل في أسعار الخضروات والفواكه وما تحتاج إليه ربة البيت في تبضعها اليومي لوجبة طعام أطفالها ورأينا أن نبدا الاستدلال في موضوعنا:

من بيت بغدادي واقع تحت طائلة تلك المعاناة أسوة بغيره تقول (أم سيف) إنا ربة بيت مسؤولة عن تهيئة احتياجات زوجي وأطفالي لكنني كثيرا اجد نفسي محرجة أمام زوجي واخجل من الإلحاح عليه في زيادة المصروف اليومي باستمرار لمواجهة الأسعار وعدم استقرار السوق.انا على علم بمحدودية راتبه الشهري وتقول: إذ شئنا إن نقسم الراتب على عدد أيام الشهر فلم يتبق شئ منه لهذا نحن نضطر للاقتراض حينا أو الضغط على نفسنا والتنازل عن بعض احتياجاتنا حينا أخر ومازال الحديث لام سيف: ثم إني أود أن أتساءل أين صار دور الدولة في دعم الموظف وما سبب غياب دعم الدولة لشريحة الموظفين.

أما المواطنة أسيل إبراهيم (موظفة) قالت لنا: أفرحتنا كثيرا لزيادة رواتبنا واستطعنا إنا وزوجي شراء بعض الحاجات الضرورية للبيت ولكن شيئا فشيئا بدأنا نشعر بان هذه الفرحة لم تدم وان زيادة الرواتب رافقتها زيادة في الأسعار مع ازدياد المتطلبات وأمسى بناء الحال أن نجمع راتبنا عسى إن نصل إلى نهاية الشهر دون أن نحتاج إلى الاقتراض أما أذا حصل مالم يكن في الحسبان فان الأمر سيختلف بالتأكيد وذلك مثل مرض احد الأطفال أو زيارة الضيوف التي اوجب الدين علينا الترحيب بهم وحسن ضيافتهم وإكرامهم.

وتقول: لقد ارتفعت أسعار الخضروات بشكل غير معقول واغلب هذه المواد غير مستوردة وهي عراقية ولا ادري ماسبب ذلك اهو الفلاح أم البقال أم من ارتفاع أجرة النقل أم ماذا والى من تتوجه لمعالجة المشاكل وهل هناك من يسمع صوتنا ؟

في علوة الشعلة لبيع الفواكه والخضر قال لنا المواطن (حسين لفتة) صاحب مكتب لبيع بالجملة لاعلاقة لنا بارتفاع الأسعار أو انخفاضها فعملنا يقتصر على استقبال الفلاحين بما يحملون من نتاجهم من الخضروات والفواكه ونقوم بعملية العرض والوزن والبيع مقابل نسبة محددة يعرفها الجميع ولايحق لنا التدخل في مسالة السعر أو مسالة الناقل أو الوسيط ويقول: أسباب نعرفها بحكم علاقتنا المباشرة مع الفلاحين واحتياجاتهم.

ويمكن ايجازها بعدة نقاط بدا من ارتفاع اسعارالاسمدة واحتياجات الزراعة.....الخ من الأسباب.

يقول الفلاح (جليل سوادي) الذي كان يقف جنب سلعته من الطماطة: إننا أشبه (بالسمك فهو مأكول مذموم) في الوقت نفسه برغم مانعانيه من جهد وتعب طوال الموسم الزراعي وحتى نأتي بالحاصل إلى المواطن فإننا نسمع كل مايقال عنا وكأننا نريد إيذاء الناس ونرفع الأسعار بلا سبب والجميع ربما يعلم ويدعي انه يعلم فمثلا ارتفاع أسعار النقل (نقل الحاصل) من الحقل إلى العلوة أو انه يفرض أسعارا غير معقولة ونحن مضطرون بالتالي للقبول بذلك لإيصال سلعتنا ، إضافة لذلك فان ماحصل هو ارتفاع أسعار الأسمدة الكيمياوية التي أصبحنا نعتمد على أنفسنا في تجهيزها إضافة إلى إدامة مضخات الماء وتصليحها وشراء المعدات التي نحتاج إليها طوال الموسم الزراعي.

قضية للمناقشة

سوق وعمال وفلاحون!

احمد نوفل

السوق العراقية ومنذ بدء التغيير طفحت بشتى انواع السلع والبضائع التي كانت لا تخطر على بال المواطن في يوم من الايام. بعض اجهزة الكهرباء واجهزة الاتصالات اقتصرت معرفتها من خلال شاشة التلفزيون والصحف والمجلات لاغير. سلع وبضائع وفواكه وخضروات امتلات بها اسواقنا بصورة قل لها نظيروحتى الادوية صارت متوفرة على رصيف الشارع بدل الصيدلية وباعتها اختزلوا دور الطبيب المختص والصيدلاني في وصفها لطالبي العلاج.

سوق البضائع سوق متعاف ومميز ولاشك في ذلك، ويوفر للمواطن كل ما يريد ويتمنى وباسعار زهيدة حتى ليعجب احدنا كيف يمكن للمورد ان يجد هامشا للربح فيها ؟ فراولة ،وكيوي وفواكه صيفية ،بدلات رجالية ونسائية جديدة ومستعملة عمرت فيها اغلب المحلات التجارية.

سلع متوفرة وباسعار زهيدة، هذا ما كان يريده المواطن ويتمناه. ولكن بالمقابل المواطن لايعلم ما يعنيه ذلك.

فالملابس الرخيصة المستوردة قديمها وجديدها يعني ايقاف عجلة المنتج العراقي وتعطل مصانع كانت بالامس القريب تدور عجلاتها فتنتج وتعمل وتستوعب العاطلين عن العامل الذين يمثلون مشكلة كبيرة الان للمجتمع الذي بلغت نسب البطالة فيه اعلى درجاتها.

عندما طالعنا كتب التاريخ والحروب التي رافقت قيام الدول الكبيرة عرفنا ان اكثر الحروب كان سببها السباق على توفير الاسواق لتصريف صناعة البلدان المنتجة، اي ما معناه ان توفر المستهلك كانت ضرورة لقيام وتنامي الصناعة. السوق العراقية فتحت ذراعيها لصناعات دول ليس لها باع يذكر في تصدير صناعة او منتوج لكنها وجدت في السوق العراقي المستهلك الذي يمكن ان يستقبل ما تصدره بغض النظر عن مواصفات معتمدة او فساد المنتج.

المواطن البسيط يغريه السعر المتهاون للبضاعة فلا يلفت نظره مقدار متانتها او عمر استخدامها المفترض. ولكن بالمقابل لايعلم مقدار الضرر الذي يكتنف هذه العملية من حيث كونها لاتساعد على قيام صناعة وطنية يمكن لها ان تغطي احتياجات المواطن وفقا لمعايير السوق.

وهذا يعني تحول البلد الى سوق استهلاكي لمنتوجات الدول الاخرى وبالتالي اشاعة البطالة بين ابنائه. هذا جانب من القضية اما الجانب الاخر فأن هذه الدول التي وجدت في العراق سوقا استهلاكيا لمنتجاتها كان من المفترض ان تقوم على تمتين علاقات طيبة مع العراق واهله حفاظا على مصالحها ولكن ذلك ما لانجده في هذا المجال. اذ ان اغلب هذه الدول المصدرة لصناعاتها من الدول المناوئة للتجربة العراقية وتحاول بشتى الطرق التأثير سلبا على العراق وشعبه.

ان التشجيع على قيام صناعة وطنية مطلب لابد منه، ما دمنا لانستخدم هذا المجال الحيوي سلاحا لاحترام الارادة الوطنية من خلال منع استيراد بضائع مصدرة لنا من دول تعمل بشتى الطرق من اجل اجهاض تجربتنا التي يتطلع ان تكون تجربة ذات ابعاد انسانية ووطنية يسود فيها السلام والتآخي الذي هو الهدف المنشود لكل العراقيين.

سوقنا عامر بالسلع، لكن عمالنا يشكون البطالة وفلاحينا لايجدون من يشتري محاصيلهم، وان وجد فبالاسعار التي لايتمنونها.

اشارة

مخزن سري

باسم حسين

استطاعت كاميرا احدى الفضائيات الدخول الى مخزن سري مؤلف من أربعة طوابق في احدى مراكزنا الصحية تكدست فيه السموم القاتلة تمت مداهمته أثر معلومات أدلى بها أحد الصيادلة للجهات المختصة في وزارة الصحة.

وقبل أن تجرى عملية الدهم لذلك المخزن السري أعطى مدير مكتب المفتش العام في وزارة الصحة الدكتور عادل محسن فرصة أخيرة لصاحب المخزن عسى أن يتحرك فيها ضميره و يعترف بجريمته، إلا أن صاحب المذخر أخذته العزة بالإثم وأنكر وجود مايثير الريبة في مذخره وأصر على ان البضاعة الموجودة في مذخره سليمة!، لكن ما الذي حصل بعد المداهمة؟ أكداس من الادوية الفاسدة، بل من السموم القاتلة تباع للمرضى بعد أن يتم توزيعها على الصيدليات دون أي واعز أخلاقي أو انساني!، من الواضح ان البعض لا يكفيه منظر قتل الابرياء بالمفخخات والاحزمة الناسفة لا يكفيه دموع الثكالى والايتام!، لاتهز مشاعره هذه المآسي التي لا تزال تعصف بهذا الشعب الصابر المجاهد في كل يوم وفي كل ساعة!، بل يبدو انه يشعر بالسرور في داخل نفسه لأنه قبض ثمن بضاعته الفاسدة!.

هؤلاء لايقلون اجراماً من اولئك الذين يقتلون الناس في الاسواق ويفجرون الاماكن العامة ويقتلون النفس التي حرم الله قتلها الإ بالحق !، يجب ان تتحرك الحكومة والدوائر الصحية في عموم العراق وان تقوم بعمليات تفتيش مفاجئة للمذاخر والصيدليات لوضع حد لهذه الممارسات.

ونحن هنا لا نريد ان نوجه الاتهام لاصحاب الصيدليات او لاصحاب المذاخر بل ان ما نعنيه هو الخفافيش التي تعمل في الخفاء حيث يتطلب الواجب الوطني والاخلاقي والانساني على المواطنين الشرفاء التصدي وبحزم لها وان لا نجعل مكاناً للفساد والمفسدين بيننا لأجل ان يعيش الجميع بأمن وسلام دائمين.

شكاوى

حي الصحة وهذه الشكوى

بعث المواطن نجم عبدالله من سكنة حي الصحة في الشعب برسالة يذكر فيها ان الازقة في المحلة ٣٣٩ تشكو من طفح مياه مزمن وان المعالجات التي تقوم بها الاجهزة المختصة لاتعدو عن تسليك الانسدادات في الانابيب التي سرعان ما تعود الى سابق عهدها وتطفح بالمياه لذلك يطالب بحلول جذرية لهذه المشكلة التي يعاني منها المواطنون في الازقة المذكورة وبما يضمن انسيابية العمل فيها دون مشاكل يتحملها المواطن من انبعاث روائح او طفح الماء داخل المنزل.

كراج نقل في غير مكانه

كتب لنا المواطن قيس عباس محمد صاحب محل تجاري في منطقة الباب الشرق رسالة يقترح فيها على الجهات المختصة ان تعيد النظر في مكان الكراج الحالي في منطقة الباب الشرقي المقابل لحديقة الامة والتي تنطلق منه عدة خطوط نحو الكاظمية ومنطقة علاوي الحلة وغيرها من المناطق كونه يتسبب في مشكلة زحام شديدة عند خروج السيارات من الباب الرئيسي اضافة الى ان المنطقة التي يشغلها كانت من المناطق الحيوية والتي ضمت محال تجارية ومطاعم ودور سينما لذلك يقترح بايجاد بديل له.

مشكلة المناهج الدراسية

مواطن من بغداد كتب للصفحة رسالة يذكر فيها ان وزارة التربية حين تقوم بتبديل منهج من المناهج الدراسية المقررة في الدراسات الاعدادية والمتوسطة وحتى الابتدائية تعمد الى تزويد المدارس بكتاب واحد وتطلب من المدارس ان يوجهوا الطلبة الى استنساخه وهذا ما يكلف اولياء امور الطلبة فوق طاقاتهم اضافة الى رداءة الاستنساخ التي لايمكن ان تعطي الفائدة المرجوة.

حديث الصورة

الحاجة ام الاختراع

بغداد / نور حيدر

الصورة الملتقطة بعدسة الزميلة (ايناس طارق) تظهر فيها مولدة كهربائية صغيرة من تلك التي اضطر المواطن لاستخدامها بعد الازمة التي تعرض لها العراق في مجال انتاج الطاقة والتي نتمنى ان نتجاوزها خلال العام الجديد فلا نجد من ضرورة ملحة الى استخدامها ثانية.

المواطن علي الساعدي من سكنة منطقة الكرادة ومن خلال حاجته واضطراره الى استخدام المولدة الكهربائية الصغيرة والصعوبات التي واجهته في الحصول على وقود البنزين في تلك الاوقات قام بتحوير المولدة التي لديه وجعلها تعمل على (قنينة الغاز) بدلاً من (البنزين) يقول انه استفاد من تحويرها اذ انه كان يحصل على تسع ساعات عمل منها مقابل استخدام عشرين لترا من البنزين. اما الان فهو يحصل على ثلاثة ايام عمل (٧٢ساعة) باستخدام قنينة غاز واحدة ما يجعل الفرق في السعر واضحا. نحن بدورنا نثمن اية فكرة او مبادرة يمكن لها المساهمة في حل مشكلة ما وفي اي الجوانب، ولكننا في الوقت نفسه نخشى من ان العمل في هكذا مجالات يمكن ان يولد مخاطر تصيب المواطن باضرار لا تحمد عقباها. وكل ما نتمناه ان يساهم العراقيون بما لديهم من افكار يمكن استغلالها في الجوانب التي يمكن الاستفادة منها.

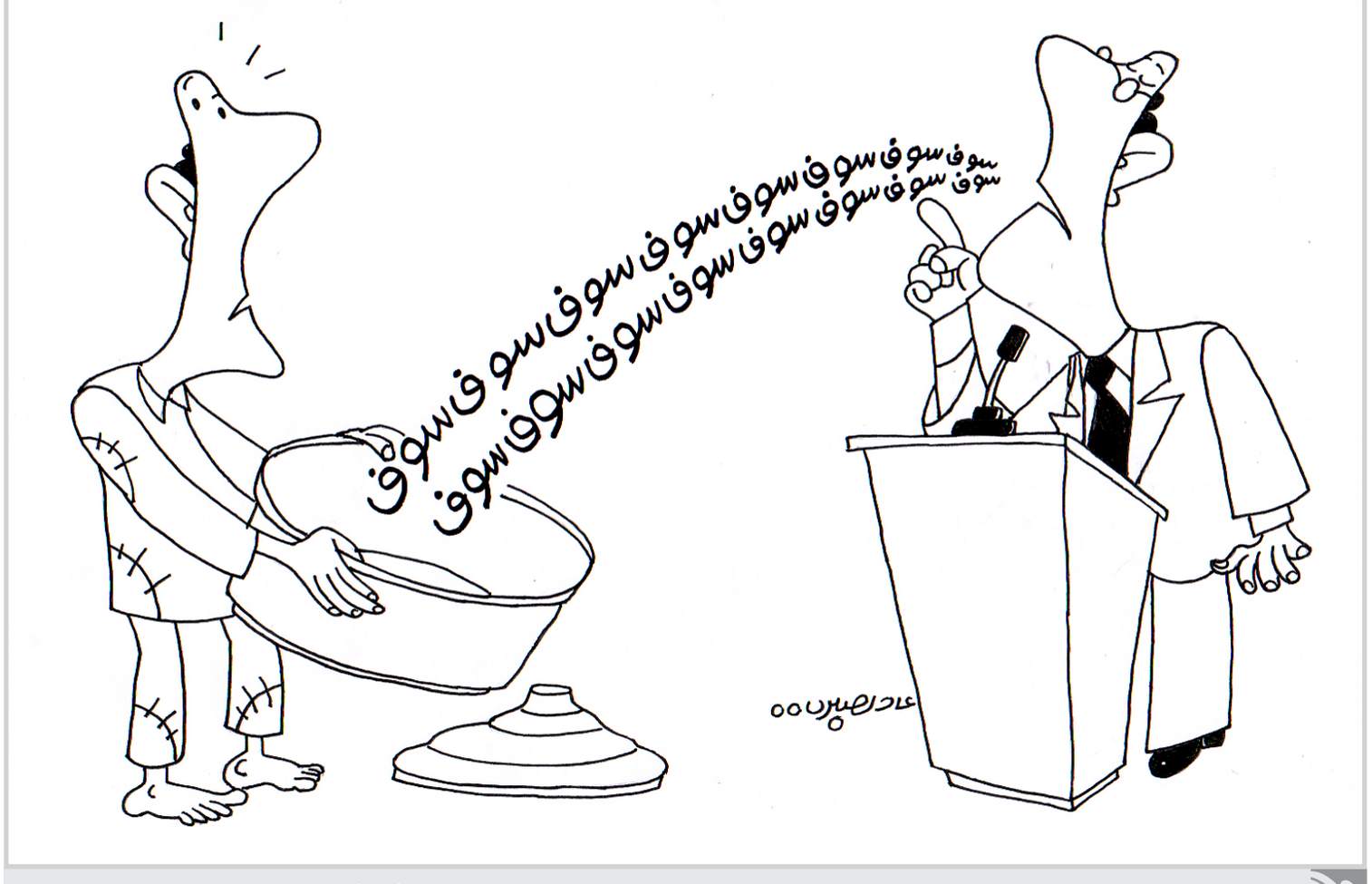

كاريكاتير ..... عادل صبري